



سعيدة بورديمة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة 08 ماي 1945  
قالمة - الجزائر -

bourdimasaida@gmail.com

## تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية: حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013

**الملخص :** تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية ومن أهمها المصارف الإسلامية بدافع الحاجة إلى بديل مالي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسات مالية حيوية تؤدي دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعنصرها المالي والنقدي. ومع تنامي هذا الدور خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات والمصارف الأمريكية والأوروبية وحتى العربية والتي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات وأدائها الحقيقي كان لا بد لهذه المصارف اللجوء إلى تقييم أدائها المالي بصفة دورية حتى تضمن إستمراريتها وبقائها. نهدف من هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية أين نسقط الدراسة على أحد أهمها وهي مجموعة البركة العالمية الإسلامية للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013 باستعمال النسب المالية. **الكلمات المفتاحية:** المصرف الإسلامي، الأداء المالي، التحليل المالي، التقييم، النسب المالية.

**Résumé :** A été créé de nombreuses institutions financières islamiques, les plus importantes banques les islamistes par la motivation et la nécessité d'une alternative financière soumise aux dispositions de la loi islamique, elles sont une des institutions financières vitales qui jouent un rôle prépondérant et stratégique dans la mise en œuvre des objectifs et du développement économique et social et ses éléments financier et monétaire. Avec la croissance en particulier dans la période actuelle où le monde est témoin de l'effondrement et de la faillite de nombreuses entreprises et banques américaines et européennes, et même arabe, qui a été parmi les principales raisons de cela sont les contradictions et les différences émises par ces institutions et la performance réelle des données de comptabilité que le rôle était nécessaire pour ces banques à recourir à évaluer leur performance financière périodiquement pour assurer la continuité et la survie.

Le but de cette recherche est d'évaluer la performance financière des banques islamiques où nous tombons sur l'étude qui est l'un des plus importants le Groupe mondiale Baraka islamique pour la période 2011-2013 en utilisant des ratios financiers.

**Mots clés:** banque islamique, la performance financière, analyse financière, évaluation, ratios financiers.

## المقدمة

تطورت وتجددت حاجات الحياة المجتمعية الحديثة وتزايدت فكان لابد من أن تواكبها العمليات المصرفية التي تمثل تكملة لها وقد بلغ هذا التطور شوطاً كبيراً في القرن العشرين، وظهرت معه فئة جديدة من المصارف ألا وهي الإسلامية والتي تحمل نوعية جديدة كما تضيف جمالية معينة إلى العالم المصرفي الراهن. وقد جاء إنشائها كضرورة اقتصادية واجتماعية خاصة في مرحلة الإنماء والإعمار للكثير من الدول العربية والإسلامية التي تمر بها.

فقد أصبحت هذه المصارف حقيقة قائمة وهي وجدت لتبقى وأضحت تسجل معدلات نمو تقارب 15% سنوياً ومتواجدة في أكثر من 75 دولة بعدد يقارب 300 مؤسسة بأصول مالية تفوق 300 مليار دولار أمريكي، وبالنظر للتوزيع الجغرافي فإن منطقتي جنوب وشرق آسيا تستحوذ قرابة نصف هذه المؤسسات إلا أن منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج تستحوذ حوالي 73% من النشاط المصرفي الإسلامي.

ويكمن الهدف الرئيس لهذه المصارف في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية من خلال جمع المدخرات واستثمارها وفق الأحكام الشرعية بالإضافة إلى تأصيل المبادئ والأخلاق في مجال المعاملات وتجسيدها على أرض الواقع. لذا فهي تعمل ضمن محيط يتسم بالاستقرار والمنافسة الشديدة خاصة إثر التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها الاقتصاديات الوطنية والعالمية، ولكي تضمن إستمراريتها وبقائها وجب عليها رقابة أدائها المالي من خلال تقييمه بصفة دورية ومستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها التحليل المالي وبمختلف أساليبه وأدواته والتي تعد النسب المالية إحدى أهمها وأبرزها.

خاصة تساعد في معرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف ومدى الاستغلال الأمثل لموارده المتاحة.

وفي سياق هذا الموضوع، يحدث التساؤل الآتي:

**في ظل خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، كيف يتم تقييم الأداء المالي لهذه المصارف؟**

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1. ما طبيعة المصارف الإسلامية ما هي وظائفها؟

2. ما أبرز العقبات والعراقيل التي تواجهها وما مصادر تمويلها واستخداماتها؟

3. ما هي أساليب تقييم أداء هذه المصارف؟

❖ **هدف البحث:** يتجسد في تحديد المسلك المنهج في تقييم أداء المصارف الإسلامية والذي سيكون مؤشراً عن حقيقة وضعياتها المالية من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تقادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها، إذ أن مقدرة هذه المصارف على النمو والتطور مرهونة بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في شتى المجالات كالخدمات والمنتجات المصرفية.

❖ **حدود البحث:** سيتم اختيار مجموعة البركة العالمية كعينة للبحث كونها تعد مجموعة رائدة وأحد أهم المصارف الإسلامية العاملة في العالم خلال الفترة من 2011 إلى 2013.

❖ **الأسلوب العلمي:** سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وإثبات فرضيته في الجانب النظري كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي.

❖ **الدراسات السابقة:** حظيت المصارف الإسلامية وتقييم الأداء فيها على اهتمام دراسات العديد من الباحثين، ولعل أبرز الدراسات في هذا المجال هي

1. دراسة محمد البلتاجي عام 1997 : التي اتخذت من معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية عنواناً لها وهدفت الدراسة لإيجاد معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية للتعرف على مدى تحقيق هذه المصارف لأهدافها التي أنشئت لأجلها خلال عقدين من الزمان عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية. وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أنه لا توجد أية معايير محاسبية لاستخدامها لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية، مما حدا بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية

2. دراسة عبد الرحمن فائز الشهري عام 2000: بعنوان **تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، حيث تناولت تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية، خلال الفترة من عام 1988-1992، واستخدم الباحث كلا من التحليل المالي والتحليل الإحصائي لتنفيذ هذه الدراسة، وقد أوضحت هذه الدراسة نقاط الضعف في بعض أوجه الأداء المالي لتلك المصارف، وقدمت مجموعة من التوصيات من أهمها الاهتمام باستخدام الميزانية النقدية كأداة للتخطيط في مجال النقدية، وتخفيض المصاريف الثابتة والمتغيرة مع زيادة الإيرادات،

وضرورة الاستفادة من جميع الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي، والتأكيد على الاهتمام بمخاطر الاستثمارات.

دراسة غسان سالم الطالب عام 2005: بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**، هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من خلال تحليل الوضع المالي للبنك للاطلاع على أنشطته المالية الاستثمارية، والمجالات التي يتم توظيف الأموال فيها خلال الفترة 1998-2000 وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها إعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية والميزانيات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ للتوسع في العمل البنكي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية: حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013** موضوعاً لها، عبر مناقشة وتحليل المحاور الآتية:

- ❖ المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية
- ❖ المحور الثاني: التأصيل النظري لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية
- ❖ المحور الثالث: الدراسة التطبيقية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

### المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية في الحقيقة مؤسسات مالية تستهدف تحقيق الربح الحلال وتقديم حزمة من الخدمات للفرد والمجتمع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية السرعة والأداء والدقة في العمل، وقد ظهرت الحاجة إلى التعامل المصرفي الإسلامي في منتصف القرن الماضي (العشرين) حيث تنامت الموارد وتراكمت الثروات وأصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام في النشاط.

#### 1 ماهية المصارف الإسلامية

سنعرض فيما يلي إلى المصارف الإسلامية من حيث نشأتها، مفهومها، ووظائفها.

##### 1.1 نشأة المصارف الإسلامية

انطلاقاً من تحريم الربا ظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية والأدوات التمويلية في الدول الإسلامية فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء المصارف الإسلامية منذ الأربعينيات من القرن العشرين، حيث أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، وأخذت باكستان الفكرة في عام 1950 بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الميسورين بدون عائد ثم تعيد إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد (محمدين جلال وفاء البديري، 2008). ثم ظهرت تجربة مصرف الادخار المحلي بمدينة ميت غمر في صعيد مصر سنة 1963 على يد الدكتور أحمد النجار بقصد التنمية المحلية، مع إضفاء الطابع الإسلامي عليها (Hamid Algabid, 1990) و(العجلوني محمد محمود، 2008).

ثم تم إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة ثم المصرف الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974 وتلاه العديد منها، حيث انتشرت المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم. حتى أن المصارف التقليدية العالمية عملت على فتح فروع أو مصارف إسلامية مثل سيتي مصرف، و لويذر وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية (الوادي محمود حسين وسلمان حسين محمد، 2007).

##### 2.1 تعريف المصارف الإسلامية

لقد تعددت تعاريف المصارف الإسلامية وتكاد تكون متقاربة ومنها ما يلي :

- أ. **التعريف الأول:** تعرف المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها: "تلك المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (الخضري محسن أحمد، 1990).
- ب. **التعريف الثاني:** يمكن تعريفها على أنها: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية" (خلف فليح حسن، 2006).

ومما سبق يتبين أن هناك اتفاقاً بين التعريفين على كون المصارف الإسلامية تقوم على أساس قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وبالشكل الذي يخدم من خلال أعمالها ونشاطاتها المتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها للفرد والمجتمع.

واستناداً إلى التعريفين السابقين يمكننا أن نستخلص أهم السمات أو الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية ومنها:

- عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً؛
- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها؛
- تقوم في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية؛
- تخضع للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية؛
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية والاستثمار فيها حيث يحتل الاستثمار فيها حيزاً كبيراً في معاملاتها؛ (إرشيد محمود عبد الكريم أحمد، 2001).
- الصفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية فهي تحقق التكافل الاجتماعي ليس من حيث جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية ولكن أيضاً في كيفية توزيع العائد، فهي تقوم بإنشاء صندوق الزكاة وإدارته شرعياً ومصرفياً وهذا هو أحد أركان التكافل الاجتماعي (حنفي عبد الغفار، 2007).

## 2 أسس ووظائف المصارف الإسلامية

تستند هذه المصارف على مجموعة من الأسس للقيام بوظائفها:

### 1.2 الأسس العامة التي تستند إليها المصارف الإسلامية

تتمثل في: (عباده إبراهيم عبد الحليم، 2008).

- الأساس العقائدي؛
- أساس المشاركة واستبعاد التعامل بالفائدة؛
- أساس المحافظة على المال وتنميته؛
- الأساس الاجتماعي.

### 2.2 وظائف المصارف الإسلامية

يمكن تبويب أنشطة المصارف الإسلامية إلى مجموعات على النحو التالي:

- أنشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلاً : تكون بعيدة عن التعامل بالفائدة وتندرج تحت نشاط الخدمات المصرفية :
  - ✓ قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في حسابات الائتمان والحسابات تحت الطلب؛
  - ✓ قبول الودائع لغاية الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير والحسابات لأجل، وحسابات الاستثمار المخصص؛
  - ✓ صرف الشيكات، تحصيل الأوراق التجارية، إصدار الحوالات، فتح الإعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان؛
  - ✓ تقديم الخدمات الاستثمارية وإدارة محافظ العملاء.
- أنشطة التكامل الاجتماعي: تنفرد بها المصارف الإسلامية ومع أنها تتطلب تمويلاً إلا أن ذلك يتم دون فوائد، ومنها:
  - ✓ تجميع الزكاة من مساهمي المصرف وأصحاب الاستثمار لديه؛
  - ✓ صرف الزكاة لمستحقيها وفقاً للمعايير الشرعية؛
  - ✓ صرف القروض الحسنة لمن يستحقها.
- أنشطة استثمارية: باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب المصارف الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، وتمثل الصيغ الإسلامية للتمويل (جلدة سامر، 2009).

### 2.3 العقبات التي تواجهها

بالرغم من الانجازات التي حققتها المصارف الإسلامية عبر مشوارها إلا أنها مازالت تواجه بعض المعوقات والمشاكل ومن أبرزها نذكر: (المصري رفيف يونس، 2012).

- المعوقات الفكرية والفقهية: تتمثل خاصة في تعدد الآراء الفقهية وندرة الموارد البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية؛
- عدم كفاية الحماية القانونية: بسبب وجود هيكل ضريبي غير واقعي، ووجود رقابة مصرفية من البنك المركزي عليها لا تراعي خصوصية هذه المصارف؛
- عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية؛
- عدم وجود سوق مالي إسلامي؛
- مسألة تأخر المدينين عن السداد.

### 3 مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية

كغيرها من المصارف فهي بحاجة إلى موارد مالية لتسيير أعمالها ونشاطاتها اليومية والتي تأتي بها من مصادر مختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية، ولكي يكون أدائها فعال فعليها أن تستخدم هذه الموارد استخداماً أمثلاً تماشياً مع أحكام ومصادر الشريعة الإسلامية.

#### 1.3 مصادر أموال المصرف الإسلامي

تتكون أساساً من المصادر التالية:

أ. **المصادر الداخلية (الذاتية):** تعد مصادر طويلة الأجل في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة بالمصادر الخارجية كبيرة ما يمكن من استثمارها في مشاريع طويلة الأجل، أما إذا كانت هذه الأموال ذات نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها في مشاريع طويلة الأجل. وهي عبارة عن حقوق الملكية وتتضمن كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة (سفر أحمد، 2006).

ب. **المصادر الخارجية:** تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف والمورد الأساسي الذي يعتمد عليه في توظيف الأموال واستثمارها وفق مختلف الصيغ وهناك العديد من أنواع الودائع في المصارف الإسلامية. وتشهد هيكلتها وشروطها وفترات استحقاقها تغيراً من مصرف لآخر حسب احتياجات كل المجتمع، ولكنها بصفة عامة تتمحور حول الأنواع التالية:

❖ **الودائع تحت الطلب:** لا تختلف عن مثيلتها في المصارف التقليدية وهي حلال طالما أنها بدون فوائد أو مردود (فليح حسن خلف، 2006).

❖ **الودائع الاستثمارية:** هي أموال يتم إيداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد مع معرفة الزبون الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة وفقاً للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) أي ربحاً وخسارة (الشمري صادق راشد، 2008) وهي:

❖ **ودائع التوفير:** تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت والودائع الاستثمارية من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال المصرف خلال فترة الوديعة (العجلوني محمد محمود).

❖ **صكوك التمويل الإسلامية:** تأخذ عدة أشكال منها: صكوك الاستثمار التي تكون مخصصة لمشروع محدد، صكوك استثمار يقوم المصرف بتخصيصها لنشاط معين وصك استثماري عام.

❖ **صكوك إيداع إسلامية لأجل متوسطة:** تتمثل في صكوك استثمارية إسلامية ذات آجال تزيد عن السنة وتقل عن الخمس سنوات وتشارك أموال المصرف في استثماراته. ويمكن أن تتفرع إلى صكوك ذات عائد جاري أو صكوك ذات قيمة متراكمة أو صكوك ذات عوائد جارية وقيمة متراكمة.

#### 2.3 استخدامات أموال المصارف الإسلامية (صيف التمويل للمصرف الإسلامي)

تعمل هذه المصارف دوماً على ابتكار قواعد متطورة وجديدة من أجل رفع قدرته على اجتذاب الزبائن أصحاب الودائع حيث يقوم بتقديم الكثير من الخدمات والتسهيلات لتحسين وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم، كما تعمل أيضاً على ابتكار صيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد لتتمكن من توسيع حصتها السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه الصيغ أو الأساليب نذكر ما يلي:

أ. **المضاربة:** تعد من أشكال الشراكة يقدم فيها أحد الطرفين المتعاقدين قدراً معلوماً من ماله ويسمى صاحب المال ويتصرف الطرف الثاني بهذا المال بجهده وعمله وفكره ويسمى المضارب أو يسمى العامل. والعامل في هذه الشركة أمين في تصرفاته فيما باع أو اشترى وما تلف أو نقص من رأس المال أو الربح من غير تعد منه ولا تفريط فهو غير ضامن له ومع التعدي أو التفريط فهو ضامن له.

ب. **المشاركة:** صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين. ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بنتيجتها بين الأطراف المختلفة ويمكن لعقد المشاركة أن ينتهي بالتملك وهذا ما يعرف بالمشاركة المتناقصة، إذ يحق للشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط وطبيعة العملية على أساس ترتيب منظم لتخصيص جزء من الدخل للشريك كقسط لاسترداد قيمة الحصصة (جلدة سامر، 2009).

**ت. المراجعة:** هي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه يطلب فيه من المصرف شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا ويبدى فيه رغبته في شرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة. وهي أن يعلن المصرف قيمة الشراء مضافا إليها تكلفة المصرف من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ومصروفاتها أي أن الطرفان ( المصرف والعميل ) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للمصرف (طايل مصطفى كمال السيد، 2006).

**ث. القرض الحسن:** طالما أن المصرف الإسلامي لا يتعاطى بالفائدة أخذاً وعطاءً فسيقوم بتقديم هكذا قروض على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقرض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحدودة وبدون فوائد مطلقاً. كما أن هذا القرض بإمكان المصرف منحه لزيائنه المشاركين في عمليات التمويل المختلفة ( كالمضاربة والمشاركة ) لتقديم تسهيلات معينة لهم تحفيزاً لهم وتشجيعاً منه على حسن تعاملهم مع المصرف وحسن أدائهم (الشمري صادق راشد، 2008).

**ج. المساهمة في تأسيس الشركات:** تقوم المصارف الإسلامية بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشاريع المختلفة عن طريق شراء كل أو جزء من رأس مالها المطلوب للاكتتاب فيها من قبل المساهمين سواء كانوا مصارف أو أفراد. هذا وتقوم هذه المصارف بهذا العمل الاستثماري إذا ما ثبت لها من الدراسات الاقتصادية والمالية إمكانية نجاح هذه المشروعات، فضلاً عن أن هذه المشروعات لابد وأن تكون ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومستهدفة من وراء ذلك المساهمة في عمليات التنمية باعتبارها من أهم الأسس التي قامت عليها المصارف الإسلامية (طايل مصطفى كمال السيد، 2006).

**ح. الاستصناع :** إن كلمة الاستصناع تعني شراء ما يصنع وفقاً للطلب، وإن المصارف الإسلامية تعتبر عقد الاستصناع من صيغ التمويل الإسلامي تجريها وتطبقها من ضمن صيغ تمويلها المعروفة لتغطية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية (الشمري صادق راشد، 2008).

**خ. البيع الأجل:** هو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وفائدته توفير قدر من التمويل للمشتري حتى يتمكن من دفع الثمن بعد فترة من الزمن يتفق عليها. ويحصل المصرف في هذه الحالة بصفته بائع للسلع على ثمنها بعد فترة محددة.

**د. بيع السلم:** يطلق عليه اسم البيع الفوري الحاضر الثمن الأجل البضاعة. ويقوم المصرف في هذه الحالة بدفع ثمن البضاعة أجلاً وتسلم البضاعة عاجلاً ومن هنا فهو عكس البيع بثمن مؤجل. فقد عرفه علماء الدين بأنه بيع أجل بعاجل، وخلافاً للمرابحة والبيع الأجل فالمصرف لا يتدخل بصفته بائعاً وإنما بصفته مشترياً بالتسديد نقداً للسلع التي تسلم له مؤجلاً (العجلوني محمد محمود، 2008).

**ذ. التمويل بالإجارة:** الإجارة هي الأجرة وتعني تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة لمدة محددة. وتتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر (العجلوني محمد محمود، 2008). وهو ما يعرف بالتأجير وإنما في صيغتنا هذه لا تدفع فوائد ربوية قط.

## المحور الثاني: التأصيل النظرية لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية

تعمل المصارف في بيئة تنافسية تتسم بعدم الاستقرار لذلك فهي دائماً تسعى إلى العمل على الاستمرارية والبقاء والذي لن يتسنى لها إلى من خلال قيامها بالرقابة المستمرة على أدائها. وتكمن هذه الرقابة في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة بإجراء عملية التقييم بشكل واضح يعكس وضعيتها، وبذلك تتمكن من استخلاص نقاط الضعف فيه حتى يتم تفاديها ونقاط القوة ليتم تعزيزها، لاستخدامها في عملية التخطيط المستقبلي لأدائها، كما تساعد هذه العملية المصارف على تقييم السياسات التي سبق لها تبنيها، وهل تتماشى وتطلعاتها وأهدافها أم يجب مراجعتها وتغييرها.

### 1 مفاهيم أساسية:

#### 1.1 مفهوم تقييم الأداء

تناولت العديد من المؤلفات مصطلح تقييم الأداء ونذكر من أهمها التعريفين الآتين:



أ. **التعريف الأول:** "يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة مقياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدد سلفاً وتقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف على أهميتها للإدارة للأسباب التالية:

- ✓ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة" (فرحات السعيد، 2000).

ب. **التعريف الثاني:** تقييم الأداء هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية نحاول فيها مقارنة الأداء الفعال باستخدام نسب محددة من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور. وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلاً وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة هي في العادة ما تكون سنة واحدة" (باشا شريف وحامد أحمد عيسوي).

يكون تقييم أداء المصارف باختيار أنسب الوسائل والأدوات، والتي يعد التحليل المالي بأساليبه المتعددة أنجع وأسهل وأسرع هذه الوسائل. إذ يعد التحليل المالي بمثابة لوحة التحكم والقيادة في يد إدارة المصارف لتوجيهها نحو الاتجاه الأفضل.

## 2.1 مفهوم التحليل المالي وأهدافه

تم وضع العديد من التعاريف للتحليل المالي منها:

❖ يعرف التحليل المالي بأنه: "الدراسة المنهجية باستعمال أدوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية للمصرف من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية الحالية والمستقبلية الناتجة عن الوضعية المالية والأداء" (Deplens, George et Jarbarj Jean-Pierre, 1990)

❖ يعد أيضاً: "عملية دقيقة ومدروسة تسعى لتعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضاً تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عملية التخطيط واتخاذ القرارات" (حسني فلاح حسن والدوري مؤيد عبد الرحمن، 2000).

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن التحليل المالي هو مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية المصرفية، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المصرف المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات كما تساعد أيضاً في تقييم أداء المصرف وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

## 2 نسب قياس أداء المصارف الإسلامية:

قد حظيت نسب أداء المصارف الإسلامية باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين بل والقائمين على أمر المصارف الإسلامية لما يتوقعه أو ينتظره هؤلاء منها. وقد تطورت عملية مراقبة وتقييم الأداء تبعاً للتطورات في العلوم كافة.

### 2.1 نسب الأداء المتعلقة بالعمل المصرفي

تعد من بين أهم النسب التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في قياس وتقييم أدائها وينقسم العامل المصرفي إلى عدة معايير: (عباده إبراهيم عبد الحليم، 2008).

أ. **نسب الأداء المتعلقة بمعايير التسويق المصرفي والهندسة المالية:** تحتاج المصارف الإسلامية إلى إرضاء عملائها بتقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل والصيغ الاستثمارية والتمويلية المناسبة والمشروعة. وتشمل:

#### جدول رقم 1: نسب الأداء المتعلقة بمعايير التسويق المصرفي والهندسة المالية

المجموعة	النسبة	مدلولها
نسب الأداء المتعلقة بالتسويق المصرفي	معدل نمو إجمالي الودائع	يشير لمقدار التطور في معدل نمو الودائع الإجمالية فهو يعكس مدى مقدرة المصرف على إرضاء الجمهور وبالتالي تنمية الموارد من خلال تنمية الودائع مصدر ربحيته.
	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	يشير إلى معرفة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع فزيادتها تعني قدرة إدارة التسويق المصرفي على جذب العملاء.
نسب الأداء المتعلقة بمعايير	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع	زيادة الودائع الاستثمارية تدل على مدى قدرة المصرف على جذب المدخرات من الجمهور لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة ما يعني نجاحه وبقاؤه.

الهندسة المالية	عدد الصيغ المستخدمة في التمويل	يشير إلى مدى قدرة إدارة الهندسة المالية على التجديد والابتكار من خلال زيادة ونمو عدد الصيغ في هذه المصارف. كما أن التنوع يؤدي إلى زيادة رضا الجمهور بسبب توفير ما يناسبهم من الصيغ و الأدوات الاستثمارية والتمويلية.
-----------------	--------------------------------	--

ب. نسب الأداء المتعلقة بمقياس تحقيق الربحية: تهدف المصارف الإسلامية غيرها من المصارف إلى تحقيق أعلى معدل من الربحية من خلال إدارة الربحية. وتشمل النسب التالية: (عباده إبراهيم عبد الحلیم، 2008).

#### جدول رقم 2: نسب الأداء المتعلقة بمقياس تحقيق الربحية

النسبة	مدلولها
معدل نمو المصروفات في المصارف الإسلامية	تفيدنا في التعرف على كفاءة السياسات التي يتبعها المصرف في الإنفاق وفي تسعير خدماته ومدى قدرته على التحكم بالمصروفات اللازمة لإنجاز نشاط معين كونها تعد أكثر العوامل تأثيراً على ربحية المصارف.
نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية	يهدف بصورة أساسية إلى التعرف على أثر النفقة في الموجودات الاستثمارية وهو مجال التنافس بين المصارف.
معدل نمو الإيرادات في المصارف الإسلامية	يقيس معدل التطور في إيرادات المصارف الإسلامية، فالزيادة فيها تدل إما على سياسة تسعير الخدمات بشكل عادل، أو زيادة عائدات الاستثمار الذي يدل على زيادة الموجودات الاستثمارية وتحسينها.
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية	تعبر عن مدى قدرة المصرف على زيادة إيراداته من الموجودات الاستثمارية ويعتمد في ذلك على أساليب التمويل و الاستثمار، فإذا زادت معناه أن المصرف قد استطاع تحقيق التوظيف في مشروعات ذات مردود عالي دون اشتراط تحقيق سقف أمان كبير.
معدل العائد على حقوق الملكية	يدل على نسبة العائد الذي يتحصل عليه أصحاب المصرف مقابل كل دينار مستثمر
العائد على الأصول	يقيس معدل العائد على مختلف أصول و موجودات المصرف.

ب. نسب الأداء المتعلقة بمقياس إدارة السيولة: تتضمن إدارة السيولة تقدير حاجة المصرف للسيولة وما هي الأدوات اللازمة للحصول على السيولة المطلوبة عند الحاجة، فهي تواجه نوعين من الطلب على السيولة هما: مقابلة احتياجات السحب من الودائع من قبل العملاء والاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار. (العجلوني محمد محمود، 2008).

#### جدول رقم 3: نسب الأداء المتعلقة بمقياس إدارة السيولة

المجموعة	النسبة	كيفية حسابها	مدلولها
نسب	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى / مجموع الموجودات.	تعكس الأرصدة النقدية والتي تمثل تعطيلاً في توظيف المصارف لمواردها إذا زادت هذه النسبة أما في الحالة العكسية فإن المصارف بحاجة إلى أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة.
سيولة	نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إجمالي الأصول	الأوراق المالية المتاحة للبيع + استثمارات المصرف الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع / مجموع الموجودات.	تشير إلى احتياطات المصرف من الأصول غير السائلة الأكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحب غير عادية أو فرص استثمارية سانحة.
الأصول	نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات	مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل ما عدا الاستثمارات بالأوراق المالية المتاحة للبيع / مجموع الاستثمارات ما عدا الأوراق المالية	تقيس مدى أهمية مكونات المحفظة الاستثمارات الكلية للمصرف من حيث آجال استحقاقها، فارتفاعها يعني زيادة معدل دوران الأموال بالمصرف لأن جزءاً كبيراً من توظيفات المصرف سوف تسترد خلال فترة قصيرة وبالتالي هناك حاجة متزايدة نحو جذب عملاء أكثر بحاجة إلى مشاركة المصرف في التمويل والبحث عن استثمارات.
نسب	نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات	حسابات العملاء الجارية + حسابات المصارف والمؤسسات المصرفية / مجموع المطلوبات	تشير إلى مدى سيولة مطلوبات المصرف أي مدى استحقاق هذه المطلوبات



سيولة	ماعدات حسابات الاستثمار للعملاء.	
المطلوبات	نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	الودائع تحت الطلب / إجمالي الأصول
نسب سيولة المصرف	نسبة السيولة المتداولة	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
	نسبة السيولة السريعة	الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

ت. نسب الأداء المتعلقة بمعايير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال: تهدف هذه النسب إلى بيان مظهرين من مظاهر اكتساب مصادر أموال المصرف الإسلامي، المظهر الأول يظهر كيفية تمويل المصرف لاستثماراته، والثاني يقيس قدرته على مواجهة مصاريف تمويل. وعلى وجه العموم يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال ومنها: (العجلوني محمد محمود، 2008).

#### جدول رقم 4 : أهم النسب المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال

المؤشر	كيفية حسابه	مدلوله
مضاعف حق الملكية	مجموع الموجودات/ صافي حقوق الملكية	يظهر عدد المرات التي يتضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي، ويشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات المصرف الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني المصرف المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه.
نسبة حسابات الاستثمار للعملاء إلى حقوق الملكية	حسابات الاستثمار للعملاء/ صافي حقوق الملكية	يقيس مدى مساهمة عملاء المصرف في تمويل استثمارات المصرف الكلية.
نسبة الأصول الخطرة	صافي حقوق الملكية/مجموع الموجودات ماعدا الموجودات السائلة	تشير إلى نسبة الأصول الخطرة في المصرف، أي تلك الأصول التي يجني المصرف منها عوائده ومدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة.

## 2.2 نسب الأداء المتعلقة بالعمل الشرعي

يقيم الإسلام نظامه على المقومات الأساسية الثلاثة هي: العقيدة، الشريعة والأخلاق، وهذه المقومات مرساة من خلال تعاليم ديننا الحنيف. فالطابع المميز للمصارف الإسلامية هو جانب المشروعية وبدونها يفقد المصرف الإسلامي هذه الصفة. وتتناول معيار السلامة الشرعية في التعاملات والصيغ المصرفية والأدوات التمويلية، كونه المعيار المحدد للعامل الشرعي من العوامل النجاح و الأداء في المصارف الإسلامية.

أ. السلامة الشرعية: (العجلوني محمد محمود، 2008) تعرف على أنها الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة أو التي تقود إلى محذور سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل المصارف الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، وتوضيح الصورة الصحيحة لعامة المتعاملين من خلال إدارة إعلامية فعالة وواعية. وتتحقق السلامة الشرعية في المصارف الإسلامية في جانبي الاستخدامات والمواد، حيث تتحقق في جانب الاستخدامات إذا تحقق خلو المعاملات المصرفية من الربا وشبه الربا والمقامرة وخضوعها لعنصر المخاطرة. أما في الجانب الموارد فهي تقضي بتحديد موقف المصرف الإسلامي أهو مضارب أم مشارك أو وكيل. ورغم ما سبق فإن العقبة الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية اليوم هو مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه، من خلال نسب تظهر ذلك فالابتعاد عن الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تؤدي دورا إنتاجيا كبيرا وتركيزها على صيغة واحدة قريبة الشبه بالفائدة من حيث قصر آجالها ومن حيث نسبتها المحددة جعل الناظر للمصارف الإسلامية من المتعاملين في بعض الأحيان لا يفرق بينها وبين المصارف التقليدية ويعتبرها سواء. وهناك صيغ وحلول لهذه المسألة ومنها:

- ❖ المشاركة من خلال المضاربة أو عن طريق الصيغ الإسلامية الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق نوع من التوازن مع تطبيق الشرعي السليم دون التشكيك بآلية المراجعة المصرفية رغم شيوعها؛
- ❖ الصكوك القابلة للتداول من خلال أشكال متنوعة وموجهة تكون إلى جنب حسابات الإيداع ومنها صكوك السلم، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك المقارضة، وغيرها.

ب.نسب أداء العامل الشرعي: تكون من خلال دراسة النسب المتعلقة بأداء هيئة الرقابة الشرعية والتي تعرف على أنها: "جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال المصرف الإسلامي للشرعية". وتهدف إلى بيان المعاملات والأنشطة الحلال التي تقام بالمصرف وإقرارها وبيان المعاملات والأنشطة الحرام أو التي فيها شبهة شرعية مانعة من تداولها للابتعاد عنها إن كانت قائمة وإيجاد البديل الشرعي لها. بالإضافة إلى القيام بالدور الرقابي نيابة عن المودعين في هذه المصارف. وتتمثل هذه النسب في: (العجلوني محمد محمود، 2008).

جدول رقم 5: نسب أداء العامل الشرعي

المؤشر	مدلوله
وجود رقابة شرعية	يعكس مدى تفوق المصرف وقدرته على إيجاد هيئة للرقابة الشرعية بمسمى يناسب حجم و قوة المصرف، وبما يحقق أهدافه من تشكيل هذه الهيئة.
عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	يختلف عدد أعضائها تبعاً لاختلاف أشكالها كما تختلف وجهات النظر والعاملين فيها. ويمكن التأكد من أن العدد النموذجي لأعضاء هذه الهيئة لا يمكن معرفته إلا بمعرفة حجم المصرف الإسلامي وأعماله وأنشطته و فروعها، أما الحد الأدنى فهو مراقب شرعي واحد للمصرف كبديل للضرورة وبشكل مؤقت إلى أن تتكون الهيئة ذات العدد المطلوب.
أشكال الرقابة الشرعية	تتعدى أشكالها وتختلف من بلد لآخر، بل وحتى من مصرف لآخر. ومن أهم أشكالها: <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ مستشار شرعي يستشار في بعض المعاملات و لا علاقة له بالتنفيذ ولا بكيفيته؛</li> <li>✓ هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف المركزي تكون مسؤولة عن كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية على أن لا تخضع هذه الهيئة لإدارة المصرف المركزي؛</li> <li>✓ هيئة رقابية مستقلة داخل المصرف تابعة للجمعية العمومية للمساهمين وتمارس الدور المتكامل للرقابة والإفتاء؛</li> <li>✓ جهاز رقابي شرعي متكامل لا يتبع الجمعية العمومية للمساهمين، فيه أعضاء للفتوة، وأعضاء مستثمرين، وآخرين للتدقيق، وآخرين للرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى رئيس الهيئة ومقررها والدعاة؛</li> <li>✓ مراقب شرعي واحد للمصرف.</li> </ul>
مدى استقلالية الرقابة الشرعية	يعكس مدى استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة المصرف، أي عدم تأثر قراراتها بأي عامل خارجي ولذا فإن معرفة ذلك تقتضي دراسة: <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ آلية تعيينها (مجلس الإدارة، جهة خارجية، الجمعية العمومية للمساهمين و بناء على ترشيح من مجلس الإدارة، المصرف المركزي....)</li> <li>✓ مكافآت أعضائها ( من مجلس الإدارة، أموال الأوقاف العامة أو من قبل المصارف الإسلامية للتنمية أو الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية).</li> </ul>

ت. نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي: تعد المصارف في عالم اليوم من أهم أسس بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة وقد ازدادت أهميتها لتشكل أداة من أدوات الاستثمار في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 6: نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي

المجموعة	المؤشر	مدلوله
نسب الأداء المتعلقة	نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل	تعني نسبة ما يوظف المصرف من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة حقيقية في الإنتاج، وكلما كان مرتفعاً يعني تفوق المصرف في هذا المجال وإنخفاضه يعني أن نسبته ضئيلة في هذا المجال.
	نسبة التمويل متوسط وطويل الأجل إلى إجمالي التمويل	يعكس اعتماد المصرف على التمويلات قصيرة الأجل ومدى مساهمة في التنمية الاقتصادية فكما زاد التمويل لهذا النوع كلما أدى ذلك إلى تراجع التمويل المتوسط وطويل الأجل.

بالعامل الاقتصادي	نسبة التوظيف المخاطر إلى التوظيف غير المخاطر	يعرف على أنه مقدار ما يوظف المصرف من موارده في مجالات استثمارية تعتمد المشاركة بمعنى الدخل في عنصر المخاطرة بخلاف التوظيف غير المخاطر من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة على الديون مثل المربحة و البيع الأجل.
	نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل	يقيس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل تلك المشروعات من خلال معرفة نسبة التمويل الموجه لصالح هذه المشروعات إلى إجمالي التمويل، فكلما كان المؤشر مرتفعاً فإن هذا يعني تفوق هذا المصرف.
نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي	نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية	يعكس الدور الذي يمكن أن تسهم به المصارف الإسلامية في مجال احتساب بالزكاة وتوزيعها، أي الدور الذي قد تلعبه في جانب الربحية الاجتماعية. وارتفاع المؤشر يعني مساهمة المصرف في تحقيق الأمان الاجتماعي.
	نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية	يقيس نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية من خلال ما تعلنه المصارف من تبرعات وصدقات، فكلما زاد دل على أن المؤشر يتمتع بمستوى جيد وانخفاضه يعني العكس.
	نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية	يعكس هذا المؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية فكلما زاد يعني زيادة مساهمة في الربحية الاجتماعية.

### المحور الثالث: الدراسة التطبيقية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

تحتل المصارف مكانة متميزة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني من خلال دورها الريادي المتمثل في كونها حلقة ربط وهمزة وصل بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، حتى تضمن هذه المصارف بقائها وإستمراريتها ضمن محيط تنافسي عليها رقابة أدائها من خلال تقييمه بصفة مستمرة دورية. وتم اختيار مجموعة البركة العالمية لتقييم أدائها ولتمثيل المصارف الإسلامية لأسباب موضوعية وذاتية عديدة، فهي تعد ذات أسبقية في الميدان المصرفي الإسلامي بالمقارنة مع المصارف الأخرى وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى توفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة في تقاريرها السنوية أي أن الدراسة ستتم على كل المجموعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2013.

#### 1 نبذة عن المجموعة

تعد مجموعة البركة العالمية واحدة من أقدم المجموعات المصرفية الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية تميزت عبر تاريخها بعقارة ضربت بجذورها من بداية ظهور صناعة المال الإسلامية والممتدة لأكثر من 25 عاما من البذل والعطاء في شكل شركة مساهمة بحرينية تأسست في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002 بنسبة مساهمة قدرت بـ 55% من طرف الشيخ صالح عبد الله كامل ونسبة 45% من شركة دلته البركة القابضة. وهي مجموعة مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي ومدرجة في بورصتي البحرين و ناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة BB+ (للتزامات طويلة الأجل) B / (للتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية.

ولقد حصلت المجموعة على عدة جوائز كأفضل بنك إسلامي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا". وجائزة "أفضل مؤسسة إسلامية" في منتدى التمويل الإسلامي العاشر في كوالالمبور في أكتوبر 2013 وجائزة "أفضل مصرف إقليمي للتجزئة - الشرق الأوسط" في دبي في ديسمبر 2013 وهي المرة الثانية التي تحصل عليها خلال ثلاث سنوات. وتقدم مصارف البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، التجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة. هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2 مليار دولار أمريكي. وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 500 فرع.

#### 2 تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة العالمية

حتى نتمكن من تقييم الأداء المالي للمجموعة خلال الفترة 2011 - 2013 قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة باستخدام المعلومات المالية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتائج ( قائمة الدخل) والتي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

## 1.2 المؤشرات المالية

بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية المعدة خلال فترة الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من المؤشرات المالية العامة والمتمثلة في:

**جدول رقم 7 : المؤشرات المالية العامة لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013**

المؤشر	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
إجمالي الموجودات ( مليار دولار أمريكي)	17,154	19,055	20,968
إجمالي التمويلات والاستثمارات ( مليار دولار أمريكي)	11,818	14,319	15,355
إجمالي ودائع العملاء ( مليار دولار أمريكي)	14,680	16,398	17,744
رأس المال المصرح به ( مليار دولار أمريكي)	1,500	1,500	1,500
مجموع الدخل التشغيلي ( مليون دولار أمريكي)	741	880	909
صافي الدخل التشغيلي ( مليون دولار أمريكي)	344	422	420
صافي الدخل ( مليون دولار أمريكي)	212	235	258
إجمالي عدد العمال ( المبلغ بالآلاف)	9,021	9,398	9,891
إجمالي عدد الفروع	399	425	500

**المصدر:** إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

شهدت مجموعة البركة العالمية نموا كبيرا في شبكة فروعها من خلال افتتاح أكثر من 75 فرع جديد حيث وصل عدد فروعها إلى 500 فرع في سنة 2013 أي بمعدل نمو أكثر من 17.64 % عن سنة 2012. كما شهدت العديد من الدول التي تعمل فيها المجموعة انتعاشا اقتصاديا ملحوظا تم تلمس بوادره منذ نهاية سنة 2012 فقد حافظت معظم الوحدات التابعة لها على - بل وزادت من- ربحيتها، حيث تؤكد المؤشرات العامة الواردة في الجدول أعلاه ايجابية أداء مجموعة البركة بشكل عام في سنوات الدراسة. والتي يمكن توضيح أهمها في الآتي:

➤ عرفت الأصول الإجمالية نموا في سنة 2012 بنسبة 11% لتبلغ 19,06 مليار دولار أمريكي، والذي استمر في سنة 2013 بنسبة 10% لتبلغ 20,97 مليار دولار، والتي تمثل فيها إجمالي التمويلات والاستثمارات الجزء الأكبر وبنسبة 73%، حيث عرفت الأخيرة ارتفاعا بنسبة 21% في سنة 2012 ليصل لمبلغ 14,32 مليار دولار والذي استمر في سنة 2013 وبنسبة 7 % ليبلغ 15,35 مليار دولار. وهو ما يعكس مساهمة المجموعة الفعلية في تمويل اقتصاديات الدول التي تعمل فيها، كما يثبت الثقة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعة لدى متعامليلها. لكن على الرغم من ذلك فعليا العمل دائما على تعزيز هذه الثقة من خلال زيادة وتطوير مختلف الصيغ الممنوحة للتمويل أو الاستثمار بالإضافة إلى البحث عن بدائل أخرى خاصة في ظل وجود منافسة قوية سواء من المصارف الإسلامية الأخرى أو حتى البنوك التقليدية والتي بدأت التفكير جديا في فتح نوافذ خاصة للعمل المصرفي الإسلامي لديها بسبب تنامي الطلب عليه. هذا وقد شكلت الذمم المدينة لبيوع المرابحة النسبة الأكبر من إجمالي التمويلات والاستثمارات بـ 69% تليها الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة بنسبة 14% فالإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 6%، وهو عرفته تقريبا سنة 2012 لكن باختلافات بسيطة ؛

➤ عرف إجمالي ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2011-2013، حيث ارتفع من 14,68 مليار دولار سنة 2011 إلى 16,4 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة 11,7% ثم إلى 17,74 مليار دولار سنة 2013 وبنسبة زيادة 8 % . وقد كان النصيب الأكبر من هذه الارتفاعات لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار ثم لأصحاب الودائع الجارية مما يعني زيادة قدرة المجموعة على إرضاء جمهورها من خلال السياسة المتبعة في جمع الموارد كما يعزز الثقة التي اكتسبتها لدى الجمهور بدافع الخدمة المصرفية الإسلامية المتعطش إليها من قبل شريحة كبيرة من المتعاملين والتي لا تتوفر لدى البنوك التقليدية مما ساعد على زيادة القدرة على جذب المدخرات لتوظيفها في مشروعات استثمارية

مناسبة. كما يعكس أيضا قدرة إدارة الهندسة المالية للمجموعة على ابتكار مجموعة من الصيغ والأدوات الاستثمارية للتوظيف من خلالها: مضارية، مشاركة، مرابحة، إجارة، إستصناع وغيرها وهو ما سبقت الإشارة إليه؛

➤ شهد الدخل التشغيلي للمجموعة ارتفاعا بنسبة 3% ليبلغ 909 مليون دولار سنة 2013 والذي عرف تطورا بنسبة 21% ليبلغ 880 مليون دولار سنة 2012 عما كان عليه في سنة 2011، حيث أن الانخفاض الهامشي في الإيرادات من الخدمات المصرفية وانخفاض رسوم المضاربة من إدارة حسابات الاستثمار المقيدة قابلها ارتفاع معتبر وبنسبة 15% في الدخل من التمويلات والاستثمارات الممولة ذاتيا وارتفاع بنسبة 6% في الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة لسنة 2013. غير أن هذا تزامن مع ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة 7% في سنة 2013 ووصلت لمبلغ 489 مليون دولار، والذي سبقه انخفاض بنسبة 19% سنة 2012 لتبلغ 458 مليون دولار، وذلك نتيجة زيادة تكلفة الموظفين بشكل أساسي نتيجة دعم التوسع في شبكة الفروع والبدء في التشغيل الكامل للعمليات في سوريا وبدء العمل في باكستان؛

➤ بلغ صافي الدخل التشغيلي مبلغ 420 مليون دولار سنة 2013 بانخفاض بسيط عن سنة 2012 غير أنه ارتفع وبنسبة 23% عن سنة 2011 ليصل لمبلغ 422 مليون دولار. وهذا بعد تجنب مخصصات الديون والإطفاء وبنسبة 95% ومخصصات الضرائب بنسبة 7% مما أدى إلى زيادة في صافي الربح وبمعدل 10% ليحقق مبلغ 258 مليون دولار في سنة 2013 وبمعدل 11% ليحقق مبلغ 235 مليون دولار في سنة 2012.

## 2.2 النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة العالمية للفترة من سنة 2011 إلى سنة 2013:

بعدما حاولنا تقديم عرض تقييمي للوضع المالي لمجموعة البركة العالمية من خلال تحليل المؤشرات العامة للوقوف على الوضعية التي شهدتها المجموعة، سنحاول الآن تقديم تحليل تقييمي من خلال المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية وإسقاطها على مجموعة البركة العالمية.

أ. نسب الأداء المتعلقة بمعايير التسويق المصرفي والهندسة المالية: سبقت الإشارة إليه في المؤشرات العامة.

ب. نسب الأداء المتعلقة بمعايير تحقيق الربحية: تهدف المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحقيق أعلى معدل من الربحية من خلال إدارة الربحية ويمكن معرفة ذلك من خلال النسب التالية:

جدول رقم 8: نسب الأداء المتعلقة بمعايير تحقيق الربحية

النسبة	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
العائد على حقوق الملكية	12%	13%	13%
العائد على الأصول	1.3%	1.3%	1.3%
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	54%	52%	54%

**المصدر:** إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

يلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية الذي حققته المجموعة في ارتفاع مستمر يتراوح بين 12% و 13% وهو معدل مرتفع يسمح بتحقيق عائد مرتفع لحقوق الملاك، كما حققت معدل عائد على الأصول مستقر بنسبة 1,3% يوصف بالضعيف بسبب زيادة في كل من صافي الربح وأصول المجموعة بسبب التوسعات. وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة المصروفات التشغيلية والتي تتراوح بين 52 و 54% من الدخل التشغيلي، الشيء الذي أثر على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول. ويعود سبب الارتفاع في المبالغ الكبيرة التي تنفقها المجموعة على برامج التدريب والتأهيل لمواردها البشرية والتي قدرت على سبيل المثال بأكثر من 3 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

ت. نسب الأداء المتعلقة بمعايير إدارة السيولة: تتضمن إدارة السيولة تقدير حاجة المصرف للسيولة وما هي الأدوات اللازمة للحصول على السيولة المطلوبة عند الحاجة. وهو ما تظهره النسب المدرجة في الجدول الموالي:

جدول رقم 9: نسب الأداء المتعلقة بمعايير إدارة السيولة

النسبة	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
سيولة الأصول	33%	25%	27%
السيولة السريعة	86%	78%	78%

**المصدر:** إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

حققت المجموعة نسب سيولة يمكن وصفها بالجيدة فهي تشير إلى وجود سيولة تتراوح بين 25 و33% من إجمالي الأصول مما يعني قدرة المجموعة على مواجهة متطلبات السحب المختلفة لعملائها خاصة القصيرة الأجل وهو ما تظهره نسبة السيولة السريعة والتي تتراوح بين 78 و86%، مما سينعكس حتما على زيادة قدرتها على توظيف مواردها دون التعرض لمشكلة نقص السيولة.

ث.نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر و كفاية رأس المال: تهدف هذه النسب إلى تبيان مظهرين من مظاهر اكتساب مصادر أموال المصرف الإسلامي الأول يظهر كيفية تمويل المصرف لاستثماراته والثاني يقيس قدرة المصرف على مواجهة مصاريف التمويل. والجدول أدناه يلخص أهم هذه النسب:

**جدول رقم 10: أهم النسب المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال**

النسبة	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
مضاعف حق الملكية ( عدد مرات)	9.53	9.68	10.57
نسبة كفاية رأس المال	16.49%	18.47%	20.66%

**المصدر:** إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011-2013

حققت المجموعة مضاعف حق ملكية مقبول مما يظهر أن العائد على الأصول يتضاعف فيها بمعدل يتراوح بين 9.53 و10,57 مرة كحد أقصى بسبب الرفع المالي، مما يؤكد الوضع الجيد لدائني المجموعة المودعين والمستثمرين الخارجين مقارنة بأصولها وقوة مركزها المالي. كما حققت نسبة كفاية رأس المال عالية وفي تطور مستمر تتراوح بين 16.49% و20.66% وهي نسب أعلى من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي (12%) ووفقا لمتطلبات لجنة بازل 2 (8%)، وهو ما يظهر الملاءة المالية الجيدة التي تتمتع بها المجموعة.

ج. نسب الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي: تلتزم المجموعة بالضوابط الشرعية في نشاطاتها بناء على عنصر المخاطرة من خلال المشاركة في الربح والخسارة في تعاملاتها المصرفية: كالمضاربة، المرابحة، الإجارة..... وغيرها، وهو ما تكفله وتقر بسلامته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة المكونة من أعضائها الخمسة والذين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة.

ح. نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي: تعد المصارف في عالم اليوم من أهم أسس بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة وقد ازدادت أهميتها لتشكل أداة من أدوات الاستثمار في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية. ومنها المصارف الإسلامية حيث أنها تنشئ صندوق إدارة الزكاة، وصندوقا للوقف، وإدارة الإرث والتركات، وآخر خيرياً لتقديم الصدقات، والتبرعات، والهبات، ومنح القروض الحسنة للحالات الإنسانية سواء كانت لغايات تعليمية أو صحية أو تكافل اجتماعي. ويتم من خلال تخصيص دائرة للشؤون الاجتماعية لخدمة هذه الأهداف. وفيما يلي وصف تفصيلي للجهود المبذولة من قبل مجموعة البركة العالمية في سنة 2013 في هذه القطاعات:

**جدول رقم 11 : البرامج الخيرية لمجموعة البركة العالمية لسنة 2013**

الوحدة : ألف دولار أمريكي

البرنامج	القطاع	المبلغ المنفق
البرنامج الخيري	التعليم	2,587
	تنمية المجتمع	1,178
	الفنون والثقافة والآداب	758
	العمل البحثي	173
	برامج الشباب	110
	البيئة والمستدامة	11
	تطوير الموارد البشرية	392
	خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة	69
	المجتمعات المحتاجة اقتصاديا	676
		8,694
القرض الحسن		7,001
الزكاة المستحقة		



برنامج الاجتماعية والاستثمارات الاجتماعية	الفرص	تممية المجتمع
		المشاريع متناهية الصغر والصغيرة
		الصناعات المحلية
		الصناعات الأخرى
		الحلول المبتكرة
		26,787
		367,623
		287,719
		215,450
		21,738

**المصدر:** إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للسنة 2013

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الاستنتاجات:** فيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الباحثة:

- تسعى دائماً المصارف الإسلامية إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية؛
- هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي؛
- أن سلامة وكفاءة أداء المصارف الإسلامية إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها؛
- لكي تتمكن المصارف الإسلامية من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية لا بد أن تسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إدارة داخلية قوية، بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الأخطار؛
- إن على المصارف الإسلامية الاهتمام بالموارد البشري بتنمية مهاراته بإعداد الإطارات المصرفية على المستوى العالمي، وتنظيم نظم الإدارة بتنظيم دورات تدريبية متطورة؛
- تشير نسب التحليل المالي التي تراعي خصوصية نشاط المصرف الإسلامي في تقييم الأداء إلى النقاط الآتية:
- تشير نسب الملاءة المالية إلى أن المجموعة تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أموالها المستثمرة؛
- تشير نسب السيولة إلى أن المجموعة تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية خاصة القصيرة الأجل والتي تزداد باستمرار خلال فترة الدراسة؛
- تبين نسب الربحية أن المجموعة حققت معدل عائد على حقوق الملكية يمكن وصفه بالمقبول والذي شهد ارتفاعاً في سنوات الدراسة بسبب ارتفاع صافي الربح تزامناً مع استقرار قيمة رأس المال؛
- تفقد المجموعة للصرامة في التحكم في مصاريفها بشكل جيد حيث ارتفعت مصاريفها التشغيلية باستمرار مما انعكس على صافي الدخل المحقق خلال سنوات الدراسة؛
- تعكس مختلف المؤشرات القدرات الحقيقية التي تتمتع بها المجموعة والتي جعلتها تتبوأ أعلى المراكز العالمية بفضل تنوع عملياتها المصرفية وتمكنها من استقطاب فئات كبيرة من المتعاملين خاصة المدخرين منهم والذين امتنعوا عن التعامل مع البنوك التقليدية خاصة في دول شمال إفريقيا كالجائر وتونس مما زادها دافعا على توسيع شبكة فروعها بفتح المزيد من الفروع الجديدة وتنويع صيغ الاستثمار؛

**ثانياً: التوصيات:** فيما يلي أهم التوصيات التي تقدمها الباحثة:

- عدم مجازاة الفكر الغربي في الممارسات المصرفية بأسلمتها وإنما ابتداع أدوات مالية إسلامية جديدة نابعة من الإرث والواقع الإسلامي الثري في مجال المعاملات؛
- مراعاة الخصوصية الإسلامية لهذه المصارف في التشريعات والقوانين في الدول العربية والإسلامية خاصة ما يتعلق منها بعلاقتها بالمصرف المركزي كالاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وأسعار الخصم؛
- تكوين وتدريب موارد بشرية مؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية تراعي خصوصية هذه المصارف وتتنقن العمل المصرفي الإسلامي وعدم الاكتفاء باستقطاب المصرفيين المؤهلين من البنوك التقليدية؛
- تطوير أسواق مالية إسلامية بتهيئة الأدوات الإسلامية المناسبة كالصكوك الإسلامية؛

- التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي عند تدريس مادة التحليل المالي مع فتح تخصصات تدرس الاقتصاديات الإسلامية؛
- التوصية للمجموعة بتنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها؛
- على المصارف الإسلامية أن تضاهي المصارف التقليدية لحسن تنظيم وإدارة و مراقبة مختلف الخدمات التي من شأنها أن تدعم استقطاب العملاء وتقوية طاقتها التنافسية من حيث التحكم في نشاطاتها.

## المراجع

- إرشيد محمود عبد الكريم أحمد، الشامل في المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001.
- الخضري محسن أحمد، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1990.
- الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- الشمري صادق راشد، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري، عمان، 2008.
- العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2008.
- المصري رفيق يونس، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط1، 2012.
- الوادي محمود حسين وسبحان حسين محمد، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.
- باشا شريف و حامد أحمد عيسوي، تقييم الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العراق، 1983. جلدة
- سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 2009.
- حسني فلاح حسن والدوري مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، الأردن، 2000.
- حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة، مصر، 2007.
- خلف فليح حسن، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط1، 2006 .
- سفر أحمد، المصارف و الأسواق المالية التقليدية الإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.
- طايل مصطفى كمال السيد، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الجديد، مصر، 2006.

- عباده إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008.
- فرحات السعيد، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
- محمد بن جلال وفاء البدرى، البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت و دول أخرى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- Algabid Hamid, Les Banques islamiques, Economica, Paris, 1990.
- Deplens George et Jarbarj Jean-Pierre, Gestion financière , Sery10 édition, France, 1990.
- القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية للفترة 2011- 2013.